مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 321 - 341

التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل
The geopolitical challenges of Algeria in the Sahel

تاريخ الإرسال: 2021/02/15 تاريخ القبول: 2021/12/28

سليم جداي *Salim Djeddai*
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة المسيلة *University of Msila*
salim.djeddai@univ-msila.dz

محمد الطاهر عديلة * *Mohamedtahar Adila*
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة المسيلة *University of Msila*
mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

ملخص:

تبحث الدراسة في أهم التحديات الجيوبوليتيكية، التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وفي كيفية تحقيق مختلف أهدافها ومصالحها القومية خاصة الأمنية منها، في ظل وضع إقليمي متزايد التوتر والعنف باستمرار، جراء التدخل الخارجي للعديد من القوى الدولية والإقليمية، والذي كانت له انعكاسات سلبية على جميع دول المنطقة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن مراجعة الجزائر لنظرتها الجيوبوليتكية للمنطقة، وإعادة رسمها بما يتوافق ويتلاءم مع التطورات والتهديدات الجديدة، التي أفرزها التنافس الجيوبوليتيكي الدولي والإقليمي في المنطقة، قد قادها إلى إدراك ضرورة بناء استراتيجية أمنية إقليمية قوامها الحوار والمشاركة لجميع دول الساحل.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي؛ الأمن القومي؛ الجزائر؛ الجيوبوليتيك؛ الساحل الإفريقي.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

The study examines the most important geopolitical challenges facing Algeria in the Sahel region, and how to achieve its national goals and interests, especially security ones, in light of the increasing regional tension and violence as a result of the intervention of many countries and regional powers, which had negative repercussions on all countries in the region. The study concluded that Algeria's review of its geopolitical view of the region and its redrawing in line with the new developments and threats that result from international and regional geopolitical competition in the region, prompted it to realize the necessity of building a regional security strategy based on dialogue and participation for all Sahel countries.

Keywords: *Algeria; Geopolitics; The African Sahel; National Security; Regional security.*

مقدمة:

لا جدال في أن الموقع الجغرافي المتميز للجزائر بالنسبة لمنطقة الساحل، يجبرها على ضرورة استغلاله جيدا من أجل تحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية. وخاصة الأمنية والإستراتيجية في المنطقة. ومع تصاعد حدة التوترات في الساحل-مرفوقة بزيادة التدخلات الخارجية للعديد من القوى الدولية والإقليمية-كان لزاما على صناع القرار في الجزائر، إعادة مراجعة إدراكاتهم وتصوراتهم لما يحدث في المنطقة، ووضع الإستراتيجيات والسياسات الكفيلة بمواجهة كل التحديات الناشئة مهما كانت طبيعتها وصعوباتها. وتتعلق هذه المراجعة-في المقام الأول-بإعادة تحديث وتطوير سياسة الجزائر الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، بما يسمح لها من مواجهة كل التحديات الناجمة عن منطقة مازالت وستبقى تعج بالنزاعات والصراعات والتدخلات الدولية، الشيء الذي يجعلها ساحة تنافس دولي مفتوح على كل الإحتمالات والإنعكاسات المختلفة، وتمس بشكل مباشر دول المنطقة وفي مقدمتها الجزائر.

إن المشكلة المعقدة لمنطقة الساحل يجعلها تستجيب لمعايير الأمن الإقليمي المركب، والذي يمكن من خلاله تقليل حدة النزاعات والصراعات في المنطقة التي أصبحت بؤرة توتر إقليمية تضغط بها القوى الكبرى على دول المنطقة، وعلى دول القارة ككل. وعليه فإشكالية الدراسة تتحدد في السؤال المركزي التالي: **ما هي التحديات الجيوبوليتيكية التي تواجهها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي؟ وكيف يمكن مواجهتها؟**

وكإجابة على السؤال المطروح يمكن وضع الفرضية التالية:

يأتي تحدي "صيانة الأمن القومي" على رأس التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استراتيجية أمنية إقليمية قوامها المشاركة والحوار لجميع دول المنطقة.

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في إبراز التحديات الجيوبوليتيكية التي تواجهها الجزائر-وفي مقدمتها صيانة الأمن القومي-جراء تنامي التنافس الجيبوليتيكي الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، وكيف أفضى هذا التنافس إلى مفاقمة المشكلات التي تعانيها دول المنطقة بما يجعلها بؤرة توتر إقليمي دائم.

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي في تحديد وتحليل الخصائص الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي ككل، وللجزائر بشكل خاص. وكيف تنعكس هذه الخصائص على المخرجات التفاعلية الدولية التي تحدث في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى كيفة إدراكها وتمثلها من طرف الجزائر.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية: يبحث الأول في جيوبوليتيك منطقة الساحل ومعايير تحدياتها الإستراتيجية. ويناقش الثاني مختلف رهانات وتوجهات الجيوبوليتيكا الجزائرية وتصورها الأمني. أما الثالث فيعرض التحديات المستقبلية التي تواجه الأمن القومي الجزائري من منظار جيوبوليتيكي.

المحور الأول: جيوبوليتيك منطقة الساحل الإفريقي ومعايير التحديات الإستراتيجية:

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي منطقة صراعات بالنسبة للشمال الافريقي والقارة الافريقية ككل، وعليه يستوجب علينا تقديم إطار جغرافي للتعريف بكل من الجزائر ومنطقة الساحل.

أولا- التموقع الجيوبوليتيكي للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: بين معايير الأرض وتوجهات الأمن:

تحوز الجزائر على موقع استراتيجي هام في شمال القارة الافريقية. حيث تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط، من الشرق تحدها تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، ومن الغرب الجمهورية الصحراوية والمغرب وموريتانيا، وبهذا يعتبر الجنوب الجزائري امتدادا جيوسياسيا لمنطقة الساحل. كما أن الجزائر تتقاسم الحدود أيضا مع دول ما يعرف بقلب الساحل، وهي موريتانيا ومالي والنيجر [1]. إن هذا الموقع أَهَّل الجزائر لأن تكون حلقة ربط استراتيجة بين الدول الإفريقية في الساحل، وكذلك بين الدول المغاربية والعمق الإفريقي، وهو ما يرشحها لتأدية دور مهم سياسياوأمنيا واقتصاديا في الساحل، وكذلك ضمن الفضاء المغاربي والإفريقي والدولي. كما تتربع على شريط ساحلي يقدر بـ 1200كم على الضفة الجنوبية للمتوسط، وبهذا فهي نقطة التقاء أوروبا وإفريقيا والعالم العربي[2]. إن وضع الجغرافيا في خدمة التوسع السياسيتجعل من الجيوبوليتيك في خدمة مشكلات المستقبل، وتظل تتابع السياسيين وتملي عليهم مايجب أن يقوموا به لصالح بلادهم. وهنايجب أن نفرق بينها وبين

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الإستراتيجيا، لأن الجيوبوليتيك تساعد على تشكيل أغراض العمل السياسي كما تعمل على تبريره، وفي نفس الوقت تقترح الوسائل التي يمكن بها تحقيق الأهداف [3]. وهذا ما يفرض عليها توجهات ريادية في المنطقة سياسياواقتصاديا وأمنيا وحتى ثقافيا، ولذا فهي بحاجة إلى مراجعة توجهاتها أمام المتغيرات الجديدة والتهديدات الدائمة في الساحل الإفريقي.

ثانيا- المنطلق الجيوبوليتيكي للساحل الإفريقي: بين معايير الجغرافيا وأزمات السياسة:

إن العوائق التي يواجها الباحثون في توصيف منطقة الساحل هي عوائق منهجية في مجملها، حيث مازالت لحد الآن لم تتشكل الصياغة والصورة الصحيحة في البحوث والدراسات السياسية حول هذا الموقع المهم.فالطبيعة الجغرافية التي تتميز بها منطقة الساحل حالت دون وضع مفهوم حدودي متفق عليه، إذ يعتبر الساحل في التعريف التاريخي هو حزام التَّماس بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، وعليه يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا[4]. ومنطقة الساحل الإفريقي هي المحور الذي يربط بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الإستوائية، فهي على بساط قطري يضم العديد من الدول مثل مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر والسودان، وعندما نتكلم عن هذه الدول فإننا لاننسى ارتباطها الجغرافي بدول الجوار كالجزائر وليبيا ومصر ودول إفريقيا الاستوائية[5].

تعد المنطقة أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، لكونها تضم مساحات هائلة تقدر بأكثر من تسعة ملايين كم، تمتد من النتوءات الشرقية للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل والتخوم الجنوبية للبحر الأحمر، ومتداخلة مع سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الافريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كم. كما يقع الساحل بين خطي طول 12 و20 درجة شمال خط الاستواء، وبذلك يعتبر أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية من حيث المساحة والموقع [6].

لقد شجعت الظروف الطبيعية السائدة في المنطقةعلى انتشار الرعي كنشاط

اقتصادي مهيمن لدى معظم السكان، وهذه الوضعية لا ترقى إلى تكوين المدن، بل تشجع على الحركة والتنقل والنقل الدائم. كما توجد أنشطة أخرى مثل استخراج الملح والصيد البري والتجارة بمستواها المحلي، فكل منطقة في الساحل تنتج ما يتلائم مع ظروفها مما شجعهم على التكامل بطريقة التبادل[7].

ومن المعلوم أن المناخ شبه الجاف في جنوب الساحل والجاف تماماً في الشمال قد جعلا من سكانه يعتمدون على الزراعة بالدرجة الأولى، وهو ما تسبب في الهجرة. كما تتميز المنطقة بالتضاريس الوعرة مما يؤدي إلى غياب الأمن على الحدود. كما أن شعوبها تعرضت إلى الإستعمار التقليدي، وهو ما أثر وما زال يؤثر على هشاشة وسيرورة الأنظمة السياسية هناك[8].

لقد واجهت منطقة الساحل تحديات إنمائية واقتصادية حادة، إذ يقع معدل التنمية والنمو البشري والاقتصادي في المنطقة، ضمن أدناه في العالم. وعلى مر السنين أدى تكرار الأزمات الغذائية الناجمة عن تغيرات المناخ، التدهور البيئي، الجفاف والفيضانات وسوء آداء الأسواق المحلية وانخفاض الإنتاجية والفقر...، إلى تفشي النزاعات والصراعات داخل دولها، وبالتالي جعل من هذه الدول هشة البنى التحتية وضعيفة الإدارة السياسية، ما خلق حالة من الإنفلات الأمني فيها[9]. لذلك فالأزمات السياسية المتكررة في الساحل أثرت بدرجة كبيرة على طبيعة بناء التوجهات الجيوسياسية لدول المنطقة.

ثالثا- جدلية الموارد الطبيعية والبيئة السياسية في الساحل الافريقي:

تتمتع دول الساحل بموارد وثروات طبيعية ومعدنية مثل الألماس والنحاس، علما أنه يقدر الإحتياطي بحوالي 27 مليون طن عالي الجودة، وكذلك اليورانيوم في النيجر الذي يقدر بـ280ألف طن، والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة. كما يتوفر الساحل على مخزون هائل من الذهب والزنك والرخام الذي لم تستفد منه لحد الآن بعض الدول مثل تشاد. كما تحتوي على احتياط خامات الحديد في موريتانيا يُقدر بـ 100 مليون طن. وبثروة مائية كبيرة ومتنوعة مثل نهر النيجر ونهر السنغال، وهما صالحان للملاحة في فصول المطر. كما تتوفر المنطقة على موارد باطنية مثل النفط والغازخصوصا في السودان وتشاد [10].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ومن الجهة السياسية والأمنية مازالت منطقة الساحل تعاني من الصراعات المتكررة نتيجة ضعف المراقبة والإحتواء، حيث تعرضت ومازالت تتعرض أغلب دولها للعنف السياسي والنزاعات المستمرة على غرار نزاع التوارق في مالي والنيجر، والنزاعات الداخلية المتمثلة في التنازع على السلطة، وكذلك النزاعات الحدودية والانقلابات المتكررة. إن المنطقة تتأثر بشدة بالمشاكل الاقتصادية والكوارث المفاجئة والوضع السياسي المتردي في السنوات الأخيرة[11]، وهو ما أدى بها إلى وضع مزرٍ، فمن جهة وجود وفرة في الموارد، ومن جهة أخرى عدم الإستغلال الأمثل وتوظيف هذه الموارد في خدمة وتطوير الدولة والمجتمع. ومرد ذلك إلى الضعف الهيكلي للبنى السياسية في دول المنطقة الذي جعل من وفرة الموارد نقمة، وهو ما يوضح ذلك التضاد بين جدليات الموارد والبيئة السياسية في دول الساحل.

المحور الثاني: الجيوبوليتيكا الجزائرية والأمن الإقليمي في الساحل: بين الرهانات والتوجهات:

تفرض دواعي الأمن الإقليمي-خاصة عملية التطبيع المغربية الأخيرة مع الكيان الصهيوني-على الجزائر مراجعة توجهها الأمني نحو منطقة الساحل، فضلا عن أن المتغييرات الدولية الراهنة والأزمات الصحية، مثل جائحة كورونا "كوفيد 19" توحي بأزمات مستقبلية متتالية في المنطقة.

أولا- الجيوبوليتيك ومحددات الأمن الإقليمي في الجزائر ومنطقة الساحل:

لعب الجيوبوليتيك الحديث دوراً مهماً في الشؤون الإجتماعية والسياسية، فقد رسم هوية وثقافة وتاريخ الدول، ولذلك تعد العوامل الجغرافية من الرهانات العميقة-بتعبير "بيار رونوفال"-المحددة لقوة وضعف الدول، فالأرض من تدفع وتمنع الدول من التطور.إن العلاقة بين الجغرافيا والدولة، هي محور ما يعرف "بالجغرافيا السياسية" وجوهرها المستقبلي وهو الجيوبوليتيك، إذ يخبرنا "راتزل" أن الإلمام بالدولة لا ينفصل عن الإلمام بالأرض، وكتب يقول "إن ما أسميه شعبا هو تجمع سياسي من مجموعات وأفراد ليسوا في حاجة لكي يرتبطوا عبر عرق أو لغة، ولكن عبر فضاء مشترك، إن الشعب هو الأرض الواحدة المشتركة[12].

وقبل الخوض في معنى الجيوبوليتيك، وجب علينا تحديد مفهوم الأمن الإقليمي الذي

يتميزبتعدد مضامينه، فهناك من يعرفه على أنه مركب اصطلاحي أكثر حداثة تُعبر من خلاله مجموعة من الدول عن سياساتها الأمنية وتعاونها العسكري داخل إقليم واحد، وجوهرما يكون بالتبعية الإقليمية من زاوية والتصدي للقوى الخارجية عن الإقليم من زاوية أخرى، وكذلك حماية الوضع الأمني القائم من جهة ثالثة[13]. فالأمن الإقليمي يرتبط بمنطقة جغرافية محددة وبمجموعة من الدول، وهنا يظهر أنه أكثر اتساعا من الأمن الوطني وأقل من الأمن الجماعي. ويمكن اعتباره متعلقا بمجموعة الدول المتجاورة والتي تتصل جغرافيا ببعضها البعض، وتتشابك اقتصاديا وتتجانس ديمغرافيا "منطقة أمن مشترك"[14]. وينتج الربط بين الجغرافيا والأمن من خلال اتجاهين: الأول أن الجغرافيا هي السمة الوحيدة الثابة في السياسات الإقليمية، وعن طريقها يمكن قياس سلوك الدولة الخارجي، والثاني أن الأمن هو الفعل المركزي في السلوك السياسي الإقليمي للدولة[15]. وإذا عدنا إلى مفهوم الجيوبوليتيك نرى أن رودولف كيلين كان متأثرا بفكر الجغرافي راتزل. أما عمليات التنظير للجيوبوليتيك فترجع لكل من "ألفريد ماهان وماكيندر"، حيث ركز ماهان على أهمية القوة البحرية لبعض الدول، في تحقيق السيادة العالمية المنشودة (هيمنة بريطانيا)، وركز ماكيندر على القوة البرية في تحقيق السيادة العالمية المنشودة في مجال الجيوبوليتيك والتي تنادي بالحتمية الجغرافية[16].

وإذا حاولنا وصف التموقع الجيوبوليتيكي للجزائر نلاحظ أنها، دولة مداخل من طريق البحر الأبيض المتوسط، ولها بنية تحتية جيدة من موانئ.كما تلعب دورا محوريا في ربط قارات العالم الأربعة، وهو ما يسهل الحركة في جميع أجزاء العالم بالنسبة للسلع والأشخاص وحتى الأفكار والثقافات. كما ترتكز الجزائر حول محاور سياسية إقليمية ذات توجهات تعاونية وسلمية لا تؤثر على جيوسياسية المنطقة، مع أن منطقة الساحل ودولها تعتبر أحزمة مهمشة أو ما يعرف بالمناطق الحدودية المتفجرة بالنسبة للجزائر، فهي تهدد التموقع الجزائري من حيث أنها مجزأة سياسيا وعبارة عن مناطق عازلة[17].

وتأسيسا على ما تقدم، يتضح أن الحدود الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي، تتجاوز محاور ومعاني الحدود الجغرافية، كما أنها تعكس معنى الحدود الأمنية،

التي بدورها تبدأ من إدراك مصادر التهديد، حيث تصبح المنطقة كاملة امتداداً ومحوراً جيوسياسياً لأي دولة ورهاناً أمنياً يهددها، ولا يمكن تحليل هذه الرهانات دون وضع الوعاء الجيوبوليتيكي الذي يحتضنها، فالحدود الجيوبوليتيكية، تختلف باختلاف أهمية أي إقليم وقيمته بالنسبة للفواعل. فمثلا الجزائر لا تنتمي جغرافيا لمنطقة الساحل ولكنها جزء منها جيوبوليتكيا، لأن الساحل مصدر الكثير من التهديدات[18]. وعليه فمحددات الأمن الإقليمي واضحة في الساحل، حيث يعتمد المنطق الجيوبوليتيكي على الإنتماء الذي يعني بدوره التأثير والتأثر بمجريات الأحداث، وهو ما يجعل الجزائر ضمن الإدراك الجيوسياسي للتهديدات في الساحل. ورغم هذا الإنتماء الضمني للمنطقة فهي تؤثر وتتأثر به، فالجزائر ملزمة بدعم الأمن الإقليمي بالعمل مع أولويات التموقع وإرساء الأمن والإستقرار على دول الساحل ضمن الأطر والتوجهات الجيوبوليتيكية، وهو ما يعني حرص الدول-وفي مقدمتها الجزائر- على دعم الأمن المناطقي، والعمل على تأمين الحدود ضمن مقاربة موحدة بين دول المنطقة، من خلال سياسات الدفاع والحرص على دعم الأمن المناطقي الذي يدخل تحت مظلة الأمن الإقليمي.

ثانيا- الأمن الإقليمي ضمن المستويات والتوجهات الجديدة للجزائر اتجاه الساحل:

1- المستوى الأمني الداخلي وتوجهات الجزائر:

يتأثر أمن الدولة بالعديد من العوامل الداخلية، مثل: التخلف السياسي، والإستبداد في القرارات والحكم، وعدم الاستقرار، وعدم رضا الشعب على السلطة، وعدم ثقتهم بها والإعتراف بمصداقيتها [19]. لقد لعبت هذه العوامل دورا كبيرا في عدم الإستقرار في الجزائر، حيث عرفت في العام 2019 خروج معظم أفراد الشعب في احتجاجات سلمية، كما عرفت الساحة السياسية تعديلا دستوريا وتعديلا في بعض القوانين العضوية، وهو ما يؤثر على إمكانية عودة الثقة بين الشعب والسلطة وتغير مجريات السياسة في الجزائر، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الإستقرار بالنسبة للأوضاع الداخلية، وبالنسبة إلى النظام السياسي القائم، الشيء الذي يسمح لهذا الأخير إلى التفرغ والإهتمام بشكل أكبر بالقضايا الخارجية التي تهم الجزائر.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

2- المستوى الأمني الخارجي وتوجهات الجزائر:

تعد السياسات الأمنية الخارجية امتداداً وتناغماً مع السياسات الداخلية، وهنا نقصد العوامل الخارجية التي تهدد الأمن الإقليمي للجزائر، فالمصادر المهددة عادة ما تكون من دول الجوار خاصة إذا كانت غير مستقرة، مما يؤدي إلى انتشار التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة. فمصادر التهديد بالنسبة للجزائر تحددهاالأزمة الليبية والنزاعات التي تشهدها مالي منذ سنين، وهو ما يوحي بوجود خطر على الأمن الداخلي والإقليمي للجزائر[20]. فالأزمة في ليبيا والصدامات السلطوية في مالي والأزمة الأخيرة في جمهورية الصحراء الغربية مع التطبيع المبرم بين المغرب والكيان الصهيوني، توحي كلها بتوترات وأزمات متتالية على الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل، وهو ما يؤثر بدوره على الأمن الداخلي للجزائر، وعليه فالجزائر مطالبة بتحديد موقعها ضمن المقاربة والتصنيف اللذين طرحهما "جيفري هارت "حول معايير الامن والقوة التي يعتبر فيها أن القوة إما تحكم في الموارد أو تحكم في الفواعل أو تحكم في الأحداث [21]. فمعايير التحكم في الموارد هي الكيفية التي يجب أن تستغل بها الجزائر مواردها داخليا وخارجيا بواسطة الدبلوماسية الاقتصادية.والتحكم في الفواعل هو الرؤية الإستراتيجية الجزائرية ضمن الأمن الإقليمي في الساحل، ويعني العمل المشترك ضمن تحديد الأدوار في وضع المقاربات الأمنية وتوزيع الأدوار، والجزائر بحكم تجربتها مع الإرهاب ومرورها بعدة أزمات تعد ذات خبرات وتجارب في ميادن التنسيق الأمني، فهي بذلك تنسق بين الفواعل في الساحل الافريقي. وأما التحكم في الأحداث فهو مجاراة الواقع والتكيف مع مجرياته بالبدائل الموضوعة ضمن أطر علمية وميدانية، كذلك مع جميع الفواعل في الساحل الإفريقي، وهو بدوره ما يقلص النزاعات والصراعات في الساحل حسب المصالح والأمن الإقليمي المتبادل بين دول المنطقة.

<u>المحور الثالث: جيوبوليتيك الأمن القومي الجزائري: السياسات الأمنية والتحديات المستقبلية:</u>

يعتبر واقع الساحل الإفريقي واقعا متغيراً وليس ثابتاً، فهو دائم التغير مع مخرجات النظامين الدولي والإقليمي، ومع ظهور الجائحة العالمية"فيروس كورونا 19" بات من

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، أن تتجاوز استراتيجية منافسة القوى العظمى إلى استراتيجية جديدة تقوم على التعاون مع هذه القوى، فهذا الفيروس بحسب جوزيف ناي، أصبح يشكل تهديدا أمنيا حقيقيا على كل الدول التي لن تستطيع مجابهة الفيروس بمفردها[22]. ولاشك أن منطقة الساحل ستكون ضمن الأقاليم المتضررة، أثناء وخلال وبعد هذه الجائحة، وهو ما يؤشر لبوادر تهديدات كثيرة، منها عودة التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة وحتى الإنفلاتات الأمنية جراء تراجع اقتصاديات دول الساحل، الأمر الذي يفرض على الجزائر تدارك الأوضاع ووضع سياسات أمنية ذات أبعاد إقليمية للمحافظة على أمنها القومي.

أولا- السياسات الأمنية اتجاه الساحل الإفريقي ضمن مدركات الأمن القومي الجزائري:

تكتسي الحدود أهمية قصوى ضمن الدراسات الجيوبوليتيكية وتلك المهتمة بتحليل وفهم سياسات الدول مع جوارها، ففي القراءات الجيوبوليتيكية لأهمية أي موقع هناك ثلاثة أنواع من الحدود: حدود إقليمية تدخل في منطق السيادة بين الدول. وحدود جيوبوليتيكية تمتد إلى ما وراء الحدود، وتعتبر حدودا أمنية تعتبر أن ما يحدث في دول التلاصق الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية للدولة [23]. وأما النوع الثالث من الحدود فهي مناطق النفوذ والإمتداد والتأثير الجغرافي. والجزائر تتمتع بمثل هذه المواصفات في منطقة الساحل، فحدودها الجيوبوليتيكية غير ثابتة بل تتغير وتمتد حسب قوتها وسياساتها الأمنية، وكذلك حسب الظروف المحيطة بها خاصة في منطقة الساحل التي لا تعترف بالثبات السياسي ولا الأمني، وهو ما يجري الآن في ليبيا والصحراء الغربية ومالي[24].

إن ما تشهده الجزائر منذ 2011 وإلى غاية اليوم من أوضاع أمنية غير مستقرة وصعبة على الحدود، وما أحدثته هذه الأحداث المتعاقبة من عدم الإستقرار في منطقة الساحل، من حراك سياسي وأزمات متتالية، قد أربكت المشهد الأمني والإستراتيجي وأنذرت بثورة في الشؤون العسكرية في منطقة الساحل، كما تزايدت حدة النزاعات الداخلية فيه على الجهة الحدودية الجنوبية للجزائر، خاصة الأزمة في مالي وانتشار السلاح في موريتانيا غرباً، أضف إلى ذلك الهجوم المغربي على الصحراء الغربية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وتطبيعه مع الكيان الصهيوني. هذه الوضعية التي تقع فيها الجزائر جعلتها تجند إمكانات مادية وبشرية ضخمة من أجل تأمين حدودها[25]. وباعتبار أن الجزائر صاحبة تجربة طويلة وخبرة أمنية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي تاريخياً، فإن ذلك يسمح بأن تحظى بالأولوية في مجال الإستشارة الأمنية ووضع السياسات الأمنية إقليميا وقاريا، فقد كانت مخرجات السياسات الأمنية الجزائرية، ضمن نطاق المقاربات الموضوعية التي تحاكي المصالح العليا للدول والسيادة والشرعية.

كانت ومازالت السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل، تفضل لغة العقل والحوار على الدبابة والصواريخ، كما تفضل الدبلوماسية الاقتصادية على القوة العسكرية لبناء السلام في المنطقة، وذلك بإعتراف المجتمع الدولي؛ فالجزائر وحسب مدركات أمنها القومي تحاكي الواقع "ماهو كائن"، وليس "ما يجب أن يكون"، إنها تلعب دور الشرطي أو الدركي في المنطقة[26].

إن السياسة الأمنية الجزائرية تسعى بآلياتها التعاونية من منطلقات جيوسياسية إلى دعم منطق الحوار، إنها تؤكد على محورية الدور الجزائري في المنطقة من خلال:

1- مقاربة جهوية الطابع:

تؤسس لامتداد إقليمي وتقاسم مسؤولية مواجهة التهديدات، وكذلك بناء الأمن بين مجموع الدول المنتمية للمنطقة، والتي تعتبرها الجزائر وتعرفها بدول الميدان. فمنظور الجزائر يوحي بعلاقة برغماتية تميز أمن دول الساحل، فهي تنبههم للعجز التام والكامل في تصميم أمن كل دولةمنفردا ومنعزلا عن جيرانها، إن الجزائر تدعم الأمن الإقليمي في المنطقة بأبعاده الشمولية[27]. فالجزائر بهذه المقاربة تدعم التحركات السلمية والحلول الداخلية على حساب التدخلات والممارسات الخارجية، فهي عبارة عن منسق وداعم لأسس الحوار والتناغم، فالجزائر ترى في ذلك مصلحة لأمنها القومي ودعما للأمن والاستقرار في الساحل.

2- تنسيق وأقلمة الحلول في الساحل:

يتمحور الفكر الأمني الجزائري حول أن المشاكل والتهديدات في الساحل هي مهمة تقع على عاتق جميع الدول المنتمية إليه، وذلك بوصفها المعنية مباشرة بالعواقب والتبعيات السلبية للمتغيرات الأزموية والنزاعية، ومن المعلوم أن دول الساحل تمتاز

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بالترهل والضعف والهشاشة، إلا أن الجزائر وفي مدركها الأمني ترى أنه ليس مبررا الخروج عن المسؤولية والإلتزمات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويعد التعاون بدل التدخل ميزة وركيزة أساسية في التوجهات الأمنية الجزائرية في الساحل، فهي ترسخ وتجسد معايير السياسة الخارجية في المدركات الأمنية الداخلية[28]. إن التوجهات الأمنية للجزائر في الساحل الافريقي تتركز حول المعايير والمقاربات السلمية، كما تخضع لعامل التكتل الإقليمي والتنسيق الثنائي والمتعدد بما يخدم مصالح دول المنطقة ضمن مركب إقليمي أمني يخضع لحلول وتناسق متعدد الأطراف والركائز.

3- تعميم ودعم الدبلوماسية الإقتصادية في الساحل:

إن الشق النظري للدبلوماسية يرتبط بفعاليتها، وتظهر هذه الفعالية والممارسة في أشكال قوة في سلوك الدولة.يرى ميشيل فوكو أن القوة ليست كيانا ماديا موجودا مسبقا، ولكن تتواجد وتوجد عندما تستخدم، وهي لا ترتبط بالتأثير إلا إذا ابتعدت على أن تكون قوة سالبة قائمة على توجهات برغماتية. ويرى جيفري هارت أن القوة تتمحور في ثلاثة أشياء: إما تحكم في الموارد، أو تحكم في الأحداث، أو تحكم في الفواعل. وأما المنظور الواقعي فيرى أن القوة تعني القدرة على تحقيق الأهداف[29]. وإذا رجعنا إلى منظور الإقتصاد، فالدبلوماسية الإقتصادية تعمل لخدمة الأمن الاقتصادي والمصالح الإستراتيجية للبلاد من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية في إدارة العلاقات بين الدول، وقد صممت هذه الدبلوماسية من أجل توجيه السياسات والقرارات التنظيمية للحكومات ضمن نسق ناعم [30]. فالدبلوماسية الجزائرية بشكلها العام عرفت تذبذبات في نشأتها وتطورها من وقت إلى آخر، وذلك بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية المهددة للجزائر. ففي السبعينيات والثمانينيات كانت نشطة نوعا ما، وبسبب الإرهاب والإنسدادات السياسية ومع ما تبعها في العشرية السوداء تراجعت وعرفت ركودا، ثم عادت واستقرت. وإذا كانت في السنوات الأخيرة تعرف نشاطلافتا، إلا أنه مع جائحة كورونا تراجعت وأصبحت في وضع الحذر ضمن ما يجري على الحدود وفي الساحل بشكل خاص[31]. وإذا عدنا إلى مشاريع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية، نجد أن الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) تعد من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الجزائري في القارة الإفريقية، حيث تعتبر هذه

المبادرة منطلقاً واضح المعالم لتنمية مستدامة في إفريقيا والساحل، وذلك ضمن خطة عرفت باسم الألفية الجديدة، وترتكز في مجملها على مبادئ المشاركة وتحديد القطاعات ذات الأولويات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص لها[32]. وفي ما يخص الساحل، فقد سعت الجزائر إلى مبادرة تحقيق التكامل الإقليمي والاتصال، وذلك ضمن مشروع "الطريق العابر للصحراء الجزائر-لاغوس-النيجر" المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا، مروراً بالجزائر والنيجر. كما تدعم الجزائر دبلوماسيتها، من خلال مسح ديون بعض دول إفريقيا في 2010. كما تحرص على دعم الإتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية، فالجزائر تريد دعم سياسة التنوع الاقتصادي من خلال مراجعة عمليات التموقع الإقتصادي على المستوي القاري كخيار استراتيجي يندرج في إطار توجهات إصلاحية[33].

4- الإستقرار الأمني وتوجهات الأمن البنيوي في الساحل:

يتحدد الإستقرار الأمني في مدركات الأمن القومي الجزائري ضمن منظور سلمي ودبلوماسية فاعلة، فما شهدته الجزائر منذ التسعينيات إلى يومنا هذا من تهديدات أجبر الجزائر دوما على التحرك دبلوماسيا وعسكريا من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي في الحدود الجنوبية، وكذلك من خلال التنسيق بين الجهود الأمنية والرؤى الإستراتيجية في المنطقة [34]. وإذا رجعنا إلى مفهوم الأمن البنيوي، نلاحظ أن "فوكوياما "عرف بناء الدولة بأنه تقوية المؤسسات، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والتكيف والإكتفاء الذاتي، وهنا يؤكد فوكوياما على أن عملية بناء مؤسسات الدولة يجب أن يستند إلى أطر قانونية نابعة من الواقع، وذلك للقيام بالوظائف التطويرية للنظام من تكامل وولاء والتزام وتوزيع وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولا إلى تحقيق الإستقرار السياسي[35]. كما يعرف نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة بأنها دولة غير قادرة وغير راغبة في حماية مواطنيها من العنف والدمار، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محليا ودوليا، فالدولة الفاشلة تتسم وتتمايز بالتوتر والصراعات. كذلك لا تستطيع الدول الفاشلة السيطرة على شعوبها، بل وحتى على حدودها، إنها أزمة الفعالية وضعف السلطة المركزية في دول الساحل، إنه عدم إستكمال البناء المؤسساتي. ففي دول الساحل تتحول الدولة إلى أداة في يد

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

السلطة الحاكمة، والصراع قبلي-ديني-عرقي، والديمقراطيات مقيدة، والحريات مغلقة[36]. إنه الغياب التام في دول الساحل للأمن البنيوي ودعم الهشاشة بتسلط النخب الحاكمة وفرض مناهج العرق والنسل والقبيلة. والملفت للنظر أن الجزائر تحاول أن لا تنغمس في مواضيع الأمن البنيوي في الساحل إلا من خلال دعم تقرير المصير، والذي يعتبر جزءا من الأمن البنيوي، فلماذا تتحاشى الجزائر دعم الأمن البنيوي؟

إن ما يهم الجزائر وما يخدم مدركاتها الأمنية هو الإستقرار الأمني، وهو بدوره ما تدعمه القوى الأجنبية في المنطقة، فآليات الأمن البنيوي معروفة عند القوى العظمى مثل التدخل العسكري في "ليبيا" و"مالي". وعليه فالجزائر تهتم بزوايا الإستقرار الأمني ولا يهمها الأمن البنيوي في الساحل، ولذلك فالأزمات تتكرر وتتفاوت بعد كل المحاولات والإصلاحات، لذا فالواجب دعم الأمن البنيوي حتى يصلح الإستقرار الأمني في المنطقة.

ثانيا- الأمن القومي الجزائري والتحديات المستقبلية ضمن المنظورات الإقليمية:

إن ما يهدف إليه الأمن القومي هو حماية مقدرات الدولة أرضاً وشعباً ومصلحةً وثقافةً واقتصاداً من أي تدخل وعدوان خارجي، بالإضافة إلى الإستعداد التام للتصدي لكل المشاكل "الداخلية/الخارجية "والعمل على حلها، واتباع سياسة متوازنة تمنع الإستقطاب وتزيد من الإنتماء للوطن. والملاحظ هنا هو أن مفهوم الأمن القومي مرتبط ومقترن بالدفاع عن المصالح الإستراتيجية للدولة [37]، كما يهدف الأمن القومي إلى الحفاظ على أمن الدولة وضمان بقائها وحماية مواردها الطبيعية والإقتصادية ضد مختلف الإعتداءات والتهديدات الخارجية، سواء من الدول أو من غير الدول، فالدولة في هذه الحالة تقوم باستخدام مختلف قدراتها وإمكاناتها من أجل الرفع الدائم من مستوى أمنها القومي[38]. ومما لا شك فيه أن الدولة الوطنية في الساحل ما زالت تعاني الهشاشة ومشاريع البناء المؤسساتي، فهي مازالت لم توفق في التكيف الإيجابي مع المتغيرات والتهديدات، فأمنها القومي في حالة تذبذب وتقلص دائم، وهو بدوره ما يوتر الأمن القومي الجزائري ويجعله في حالة تأهب واستعداد ضمن المخرجات المستقبلية، ومايجري في ليبيا الآن والصحراء الغربية لهو خير دليل وبرهان.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

1- الأمن القومي الجزائري وتحديات الحدود في منطقة الساحل:

عادة ما تنشب وتنتج الأزمات بين الدول، نتيجة عدم التخطيط الدقيق للحدود ورغبة بعض الدول بالحصول على بعض المزايا الإستراتيجية، ومثال ذلك المغرب والصحراء الغربية الآن. وما ينمي ذلك أكثر هو وجود أقليات تعيش في البلد الآخر، مما يزيد من تأجيج الوضع، فتكثر قضايا الحدود بين الدول التي كانت مستعمرة. ويرجع هذا لسببين: الأول هو التنافس الإستعماري على مزيد من مناطق النفوذ في الساحل؛ والثاني أن الإستعمار عندما خرج ترك موطئ قدم العودة مرة أخرى كما هو حاصل في كثير من دول الساحل[39]. ومن المعلوم أن رسم حدود الجزائر يعود إلى أقل من قرن من الزمن، وكان ذلك حسب إجراءات استعمارية تجاوزت الخلافات السابقة بين أطراف الجوار، فمن ضمن الحدود البرية الجزائرية البالغة حوالي6511 كم ساهمت فرنسا في رسم 5200كم منها، حيث حددت 2400كم بين الجزائر والمغرب من إجمالي 2700كم من الحدود الكلية بين البلدين، بما فيها الحدود مع الصحراء الغربية. كذلك رسمت فرنسا خلال فترة الاستعمار حوالي 1100كم من الحدود بين الجزائر وتونس من إجمالي 1400كم بين البلدين[40]. لذا فالجغرافيا السياسية الآن تلعب دورا مهما في المنطقة، وهو ما يجب التفطن له ووضع ميكانزمات استباقية، لمعالجته عند أي تهديد وخاصة من المغرب، فالصراع بين المغرب والصحراء الغربية هو صراع حدود، لأن المغرب ترى في الصحراء الغربية، منفذا لها ذا دعائم استراتيجية. وهذا بدوره محفز آخر من أجل إعادة مراجعة المنظور الأمني الجزائري ضمن التحديات الراهنة، التي يتقدمهاالتواجد الإسرائيلي في المنطقة، لأن فوز المغرب بالصحراء هو إعادة فتح ملف الحدود مع الجزائر.

2- الأمن القومي الجزائري وتحديات التنمية في منطقة الساحل:

ترى الجزائر أنه يجب التنسيق مع دول الجوار الجنوبي أو ما تعتبره دول "الحزام الأمني"، والتنسيق مع كافة الفواعل في الدول الإفريقية، عن طريق آلية تبادل المعلومات. وعلى إثر هذا عقدت الجزائر مجموعة من اللقاءات الأمنية مع مسؤولي دول المنطقة، لتطوير مقاربات أمنية مشتركة، بغرض الوصول إلى حلول أمنية ذات طابع تعاوني مشترك، تدخل ضمن المصلحة المشتركة والمتبادلة[41]. كما أن السياسة الأمنية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الجزائرية في الساحل، ترتكز وتدعم مجموعة من الآليات الراسخة في عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية وأهمها مبدأ إحترام سيادة الدول. وهو ما تفعله مع الصحراء الغربية وليبيا ومالي، من عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك تدعم أولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الفضاءات العربية والإفريقية.

إن الجزائر تدعم الحلول السلمية في حل المشاكل، إنها تدعم مسارات حسن الجوار إدراكا منها أن التحدي الأساسي هو منع التدخلات العسكرية، فهي بهذا تدعم المقاربة المعيارية في الشؤون الدولية[42].

وإذا عدنا إلى التحديات الإقتصادية في المنطقة، فنجد أن شخصية الزعماء والقادة في الساحل الإفريقي قداتسمت بالديكتاتورية والمزاجية، حيث يعمل هؤلاء منذ تنصيبهم وتقلدهم الحكم على تجميع وتركيز كل السلطات في أيديهم، مع الإنفراد في اتخاذ القرارات حتى في القضايا المصيرية التي تهم المجتمع. ولم يكتف الزعماء والقادة بهذا فقط، بل وضعوا خططا تنموية وفق تطلعاتهم ومتطلباتهم هم، وعمدوا إلى التسليح وإثارة النعرات والحروب الأهلية، مازاد من إفقار السكان والشعوب في دول الساحل[43].

كما أن الدول الإستعمارية القديمة، قد حطمت كل محاولات النمو والتطور من خلال البرجوازيات المحلية التابعة لها. أضف إلى ذلك ما تعانيه الحكومات في دول الساحل من مشاكل هيكلية ووظيفية جعلتها غير قادرة على انتهاج سياسات تنموية متوازنة [44]. إذ يمكننا أن نلاحظ أن دول الساحل بحاجة إلى الدعم التنموي وزيادة المشاريع، فالضعف الإقتصادي والهشاشة الوظيفة والمؤسساتية زادت من تأجيج الوضع في المنطقة، من خلال الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية والتوترات السياسية والإنسدادات والإنقلابات.وعليه فالرهان الأمني الجزائري، يتمحور حول الآليات المنشودة ضمن مقاربة اقتصادية أممية، يتم من خلالها إحداثتنمية حقيقية في دول الساحل، فالأزمة في الساحل ظاهرها سياسي، ولكنهااقتصادية في جوهرها. لذا فالجزائر مهددة طالما بقيت دول الساحل في دائرة التخلف والحرمان، لأن أمنها مرتبط بأمن المنطقة ككل.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

خاتمــة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة رصد وفحص مختلف التحديات الجيوبوليتيكية التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وكيفية مواجهتها من أجل ضمان الأمن القومي للجزائر أولا، وفي المقام الثاني تحقيق الأمن في منطقة الساحل. وقدخلصت الدراسة إلى **النتائج** التالية:

- يمثل الموقع الجغرافي المتميز للجزائر في إفريقيا وبالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي سلاحا ذا حدين:

فمن جهة تحملت الجزائر لوحدها عبء وتكاليف مواجهة كل الأخطار والتهديدات الأمنيةخاصة الجديدة منها التي أتتها من دول هذه المنطقة، بل وإن تفاقم الأزمات والصراعات بما فيها تدخلات القوى الخارجية لأجل تحقيق مصالحها قد حتم على الجزائر تجنيد كل إمكاناتها المادية (في مقدمتها العسكرية والإقتصادية) والبشرية للدفاع عن حدودها وإقليمها الترابي، وصيانة أمنها القومي بمحاربة كل أشكال الجريمة والإرهاب التي تأتي من خارج الحدود.

ومن جهة ثانية حاولت الجزائر عبر قنوات الحوار والتفاوض والعمل الدبلوماسي تفكيك مشكلات المنطقة التي استعصت أمام كل الحلول العسكرية والتدخلات الخارجية التي فاقمت من حدة مشكلة الأمن في الساحل بدل وضع حلول حقيقية تستجيب لحاجيات هذه الدول من الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي.

يمر الإدراك الجزائري لتحقيق الأمن في منطقة الساحل، عبر بوابة الحد من التدخلات الخارجية في المقام الأول، سواء من أطراف إقليمية أو دولية. وفي المقام الثاني تجشيع دول المنطقة على الشروع في معالجة شاملة لكل المشاكل التي تعانيها دول الساحل بدءا من الإقتصاد والتنمية وانتهاء بمصالحة سياسية داخل دول الساحل وبينها. ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إشراك جميع الدول والقوى الفاعلة محليا وإقليميا في رسم خارطة طريق تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات المحلية لكل دولة، والإعتبارات الأمنية للمنطقة ككل.

إن الجزائر تدرك جيداً أن أمنها القومي مرتبط بشدة بالأمن في منطقة الساحل، لكنها مطالبة اليوم-أكثر من أي وقت مضى-بالإنتقال من وضعية الحارس الأمني

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والمدافع المنتظر لكل ما يأتيه من تهديدات أمنية، من دول المنطقة إلى وضعية صانع السياسات الأمنية في المنطقة، وذلك استنادا إلى اعتبارات التاريخ والجغرافيا والإمكانات المادية والبشرية التي تُمكّن الجزائر من لعب هذا الدور.

الهوامش والمراجع:

(1)- شمسة بوشنافة: حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد9، العدد1، 2016، ص40.

(2)- بشير بودلال: البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني-جامعة باتنة1، المجلد5، العدد2، 2020، ص153.

(3)- محمد عبد الغني سعود: الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010، ص21.

(4)- مصطفى موسى محمد علي: أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 12، العدد1، 2020، ص5.

(5)- جدو فؤاد: السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، المجلد11، العدد1، 2018، ص 326.

(6)-بروال الطيب: استراتيجية الإتحاد الأوروبي-الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة باتنة1، المجلد6، العدد1، 2019، ص691.

(7)- نبيل بويبية: الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018، ص262.

(8)- راضية ياسينة مزاني: التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الأغواط، المجلد 3، العدد1، 2019، ص223.

(9)- عيساوي سفيان، عباسة الطاهر: أثار الإرهاب الدولي على التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد1، 2019، ص79.

(10)- خلفة نصير: رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة تيارت، المجلد 3، العدد2، 2018، ص.ص 480، 481.

(11)- خالد بشكيط: التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة جيجل، المجلد3، العدد 1، 2018، ص224.

(12)- مشاور صيفي: دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات الافريقية للعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية-جامعة أدرار، المجلد 11، العدد12، 2016، ص215.

(13)- ليندة شرابشة: الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي-جامعة سيدي بلعباس، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص316.

(14)- محمد وائل القيسي: مستقبل الأمن الإستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنومعلوماتية والفضاء السيبراني، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل-العراق، العدد44، 2020، ص. ص 149، 150.

(15)- كريم مصلوح: الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2014، ص34.

(16)- لعمارة نوفل: الجغرافيا السياسية النقدية في الفكر السياسي الانجلو أمريكي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص349.

(17)- المرجع نفسه، ص 350.

(18)- مشاور صيفي، مرجع سابق، ص219.

(19)-ليندة شرابشة، مرجع سابق، ص317.

(20)- المرجع نفسه، ص318.

(21)- شاهر إسماعيل الشاهر: النظريات التفسيرية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-السودان، المجلد2، العدد8، 2019، ص29.

(22)- محمد الطاهر عديلة: جائحة كورونا كوفيد19 وأنماط الاستجابة الدولية: بين مطلب التضامن وسياسات الانكفاء على الذات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني-جامعة باتنة1، المجلد6، العدد1، 2021، ص1146.

(23)- فؤاد جدو: دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضربسكرة، 2018، ص184.

(24)- المرجع نفسه، ص184.

(25)- سليم بوسكين: العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الوادي، المجلد10، العدد 2، 2019، ص1337.

(26)- برابح حمزة: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة المسيلة، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص269.

(27)- بن لمخربش أسماء: دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة بسكرة، العدد17، 2018، ص308.

(28)- المرجع نفسه، ص.ص 308، 309.

(29)- حوسين بلخيرات: الفعالية الدبلوماسية: نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد4، العدد4، 2019، ص.ص 195، 196.

(30)- فيرزو مزياني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر الأمن في منطقة المتوسط-جامعة باتنة1، المجلد8، العدد15، 2019، ص197.

(31)- بوحية وسيلة: دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، مجلة حوليات الجزائر1، جامعة الجزائر، المجلد34، العدد2، 2020، ص142.

(32)- فيرزو مزياني: مرجع سابق، ص202.

(33)- المرجع نفسه، ص203.

(34)- برول الطيب، خيرة بن عبد العزيز: استراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني-جامعة باتنة1، المجلد5، العدد1، 2020، ص431.

(35)- مصطفى موسى محمد علي، مرجع سابق، ص3.

(36)- المرجع نفسه، ص4.

(37)- وليد يونسي، علي ربيج: أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري بعد2011، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم القانونية والإدارية-جامعة تيسمسيلت، العدد4، 2017، ص426.

(38)- حادي إبراهيم: الدولة الفاشة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الامن الوطني الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي-جامعة سيدي بلعباس، المجلد 9، العدد 2، 2018، ص56.

(39)- نواف قطيش: الامن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص83.

(40)- محمد جعبوب: منطق الأمن الحدودي في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المغربي للأبحاث والدراسات-الجزائر، المجلد 4، العدد3، 2020، ص15.

(41)- بروال الطيب، خيرة عبد العزيز، مرجع سابق، ص440.

(42)- دالع وهيبة: السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية-الجزائر، المجلد12، العدد23، 2016، ص94.

(43)- ياسين شكيمة: مصادر الفقر في دول الساحل الافريقيوفق منظور الامن الإنساني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الوادي، المجلد10، العدد1، 2019، ص239.

(44)- المرجع نفسه، ص240.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X